مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9813

الجمعة، 13 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 10/20

نيويورك

الرئيس	السيد وود	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد إيغاس بينافيدس
	الجزائر	السيد رمعون
	جمهورية كوريا	السيد تشو
	سلوفينيا	السيدة يوريتشكو
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد ياجاه
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغس – بيركيت
	فرنسا	السيدة جارو – دارنو
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	اليابان	السيد ميكاناغي

جدول الأعمال

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2024/865)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افْتُتِحَت الجلسة في الساعة 10/20.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2024/865)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد عبدو أباري، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والسيدة دانييل نلات، رئيسة شبكة النساء الناشطات في وسط أفريقيا ونائبة رئيس ائتلاف المجتمع المدني لوسط أفريقيا من أجل السلام ومنع نشوب النزاعات.

سيبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/865، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد أباري.

السيد أباري (*تكلم بالفرنسية*): منذ أن قدمت التقرير السادس والعشرين للأمين العام (S/2024/420) عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا في 10 حزيران/يونيه 2024 (انظر S/PV.9648)، مدد مجلس الأمن ولاية المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا لفترة ثلاث سنوات واعتمد بيانا رئاسيا بشأن وسط أفريقيا (S/PRST/2024/7) يوفر توجيهات قيمة بشأن أولويات المجلس والتوقعات المقابلة في تنفيذ تلك الأولويات. وأود أن أتقدم بخالص الشكر لأعضاء المجلس على ثقتهم المتجددة في عمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وأؤكد لهم تصميمي وزملائي على عدم ادخار أي جهد في تحقيق الأهداف التي حددوها لنا.

شهدت الأشهر القليلة الماضية كذلك اعتماد ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة A/79/1) بوصفه صكاً تأسيسياً لتعزيز تعددية الأطراف. وللأسف، لم تسلم منطقة وسط أفريقيا من تحديات السياق العالمي الحالي. فلم تتجنب المنطقة لا الأزمات الأمنية ولا حالات الطوارئ المناخية ولا الخصومات الجيوسياسية. ولسبب وجيه أيدت دول وسط أفريقيا من دون تحفظ الالتزام المتجدد بتعددية الأطراف المتجسد في ميثاق المستقبل، واضطلعت بدور حاسم في اعتماده بقيادة جمهورية الكونغو. ويعتزم المكتب كفالة أن تستفيد المنطقة قدر الإمكان من الزخم الذي ولّده الميثاق فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات والتنمية المستدامة وإصلاح النظام المالي الدولي ومجلس الأمن وغير ذلك من المسائل التي تشكل أولويات للمنطقة دون الإقليمية. ولتحقيق تلك الغاية، سيواصل المكتب العمل مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وقد قمتُ، خلال الفترة المشمولة بالتقرير (S/2024/865)، بزيارات إلى الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وغينيا الاستوائية وسان تومي وبرينسيبي.

وأرحب بممثلة المجتمع المدني دانييل نلات في هذه الجلسة.

لقد لاحظنا باهتمام كبير التشديد في البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في 1 تشرين الثاني/نوفمبر على منع التغييرات غير الدستورية للحكومات والمخاطر المرتبطة بالانتخابات. ويذكر الأعضاء أنه في الاجتماع السادس والخمسين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، طلبت الدول الأعضاء من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا تنظيم مؤتمر بشأن مسألة التغييرات غير الدستورية للحكومات في وسط أفريقيا. وقد عُقد ذلك المؤتمر في 1 و 2 تموز/يوليه في ساو تومي وبرينسيبي. وقدم المشاركون عددًا من التوصيات، بما في ذلك تعزيز الوقاية ووضع إطار قانوني إقليمي وإنشاء منتديات سياسية دائمة وشاملة للحوار وضمان المشاركة الفعالة للنساء والشباب في العمليات السياسية.

ويسرني أن أقول أن تلك التوصيات تتماشى مع ميثاق المستقبل، من حيث وضع هياكل وطنية لمنع نشوب النزاعات لإعادة تأكيد دور

المنظمات الإقليمية وتنفيذ الخطتين المتعلقتين بالمرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن.

وقد أُجريت انتخابات أو ستُجرى في المنطقة دون الإقليمية. وفي 15 تموز/يوليه، أُجريت انتخابات رئاسية وتشريعية في رواندا. ووفقًا لبعثة المراقبة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، جرت تلك الانتخابات في أجواء سلمية وهادئة.

ويراقب مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا عن كثب الاستعدادات للانتخابات العديدة المقرر إجراؤها في المنطقة في عامي 2025 و 2026. وتجدر الإشارة إلى أننا ظللنا دائما ندعو إلى إجراء انتخابات توافقية وشاملة، خالية من أي قيود على حرية التعبير وخالية من أي خطاب كراهية أو دعوات للعنف.

وفي 29 كانون الأول/ديسمبر، ستستكمل تشاد عملية الانتقال السياسي من خلال إجراء الانتخابات التشريعية والإقليمية والمحلية التي ستضع اللمسات الأخيرة على إنشاء المؤسسات المنصوص عليها في دستور الجمهورية الخامسة، الذي اعتمد في استفتاء أجري في 17 كانون الأول/ديسمبر 2023. وبالإضافة إلى ذلك، ستجري بوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى والغابون انتخابات تشريعية أو رئاسية في عام 2025، بينما ستعمل الكونغو وساو تومي وبرينسيبي على إجراء انتخابات رئاسية في عام 2026. وفيما يتعلق بهذه الانتخابات، وكدليل على علاقة العمل الجيدة والثقة بين بلدان المنطقة والأمم المتحدة، طلبت كل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرينسيبي وغابون والكاميرون المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة، وقد تلقت معظمها بالفعل بعثات لتقييم الاحتياجات. ونحن عازمون على الاستفادة الكاملة من ولايتنا لدعم بلدان المنطقة في تلك العمليات الانتخابية، بما في ذلك بضمان منع العنف الانتخابي وخطاب الكراهية وبدعم مشاركة النساء والشباب مشاركة كاملة.

لقد تأثرت جميع بلدان وسط أفريقيا تقريبًا، منذ بداية عام 2024، بالظواهر الجوية القصوى التي تسببت في فيضانات مهلكة ومدمرة أثرت على أكثر من 3.2 ملايين نسمة وفاقمت التوترات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية. ويسعدنا أن نشير إلى أن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في دورته التاسعة والعشرين، سلط الضوء على الدور الرئيسي لغابات حوض الكونغو، "الرئة الخضراء الثانية" للكوكب، والتي تمتص ما بين 1 و 1,2 بليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً، والتي تضطلع بدور استراتيجي في تنظيم المناخ العالمي. غير أن التمويل المناخي اللازم لحماية ذلك النظام البيئي الحيوي وتعزيز قدرة السكان على التكيف مع آثار تغير المناخ غير كافٍ إلى حد كبير. وفي الواقع، لم يوف الآن سوى بأقل من 15 في المائة من التعهدات الدولية لوسط أفريقيا.

وعلاوة على ذلك، أصبحت الحالة الإنسانية أكثر تعقيداً نتيجة ظهور مرض جدري القردة الذي تقع بؤرته في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونظراً للحالة الإنسانية المثيرة للقلق في المنطقة، تخطط الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بالتعاون مع المكتب، لعقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات بشأن تلك المسألة في شباط/فبراير 2025.

وتستمر العملية الانتقالية في الجابون وفقًا للجدول الزمني الذي حددته السلطات. وفي إطار المساعي الحميدة التي أقوم بها، أجريت محادثات منتظمة مع السلطات الانتقالية والمعارضة قبل الاستفتاء على الدستور في 16 تشرين الثاني/نوفمبر. وقد عُقدت المحادثات بطريقة آمنة ومن دون أي قيود أو تعديات على حرية التعبير أو المعلومات. ومن التطورات الإيجابية الأخرى أن السلطات سمحت لأكثر من 30 منظمة بمراقبة العملية، بما في ذلك مراقبون من المجتمع المدني الغابوني والعديد من الشركاء الدوليين، مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وقد أجمع هؤلاء الخبراء على الإشادة بسلاسة سير الانتخابات، مع تقديم توصيات لتعزيز العملية الانتخابية والإطار التشريعي للانتخابات المقبلة. ونأمل أن تنفذ السلطات الغابونية تلك الإصلاحات الأساسية لتعزيز المؤسسات قبل إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي ستُنهي المرحلة الانتقالية في عام 2025.

وأما في سان تومي وبرينسيبي، التي تجسد نموذجا للانتقال السياسي السلمي في وسط أفريقيا، فقد أعلنت السلطات عزمها على

مراجعة دستور عام 2003 من أجل التكيف مع الواقع الاجتماعي والسياسي في البلد. وفي سبيل الدعوة إلى وضع إطار للحوار بشأن هذه المسألة، سافرتُ إلى سان تومي وبرينسيبي في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر لإجراء محادثات مع أبرز الجهات الفاعلة السياسية التي أعربت عن التزامها بإجراء حوار بنّاء وشامل للجميع لضمان إجراء إصلاح توافقي ومستدام.

وفي الكاميرون، تعمل المؤسسات والناخبون والجهات الفاعلة السياسية بالفعل على التعبئة للانتخابات الرئاسية لعام 2025. ويجري حاليا استكمال عملية تسجيل الناخبين السنوية. وقد وافق المجلس الانتخابي في الكاميرون، وهو الهيئة المسؤولة عن تنظيم الانتخابات، على إعادة إدراج 000 120 ناخب كانوا قد استُبعدوا من القوائم الانتخابية في وقت سابق بعدما واجهوا مشاكل في تسجيل بياناتهم البيومترية.

وينبغي التأكيد على أن الأعمال التحضيرية لتلك الانتخابات تجري في سياق تواصل فيه الجماعات الانفصالية أنشطتها المزعزعة للاستقرار في شمال غرب وجنوب غرب البلد. وبالإضافة إلى جميع أنواع العنف، أشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن الفظائع أدت إلى انقطاع ما يقرب من 000 250 طفل عن الدراسة خلال العام الدراسي 2023-2024، في انتهاك للقرار 2601 (2021).

وفي الوقت الذي باشرت فيه السلطات الكاميرونية الإشراف على عملية حل هذه الأزمة من خلال العديد من المبادرات الجديرة بالثناء، فإن اعتقال السلطات النرويجية للزعيم الانفصالي أيابا تشو لوكاس في 25 أيلول/سبتمبر سيؤثر دون شك في الحد من أعمال العنف ضد السكان المحليين ونأمل أن يكون ذلك إيذانا بنهاية إفلات جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب.

لا تزال تشاد والبلدان الأخرى في حوض بحيرة تشاد تعاني من الهجمات التي تشنها الجماعات التابعة لبوكو حرام أو الجماعات المنشقة، بما في ذلك الهجوم المميت الذي استهدف الجيش التشادي في 27 تشرين الأول/أكتوبر. ووفقا لقرار المجلس 2349 (2017)، سافرتُ في بعثة مشتركة مع زميلي من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل إلى المنطقة المتضررة في الفترة من 12 إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر. ودعونا إلى الإبقاء على القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، التي تُعتبر القوة الأكثر فعالية في الهيكل الأمني القاري في الميدان، وإلى تعزيزها. وتكلمنا مع أشخاص من الذين نزحوا بسبب الهجمات التي ارتكبتها الجماعات التابعة لبوكو حرام أو الجماعات المنشقة عنها وبسبب الفيضانات، وغالبيتهم من النساء والأطفال.

وفي هذا الصدد، أود أن أدعو إلى تمويل خطة الاستجابة الإنسانية ومشروع بناء القدرة على الصمود وتحقيق الاستقرار في شرق تشاد للفترة 2025-2027، وكذلك الاستراتيجية الإقليمية المنقحة لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. ويجب ألا نغفل عن أن تشاد تستضيف ما يقرب من 000 254 1 لاجئ، فضلاً عن كونها حجر الزاوية في الهيكل الإقليمي للأمن والاستقرار في وسط أفريقيا.

لقد أثبتت دول وسط أفريقيا إرادتها السياسية وقدرتها على تجاوز خلافاتها بالطرق السلمية. وبناءً على ذلك، طلبت جمهورية الغابون وجمهورية غينيا الاستوائية التحكيم من محكمة العدل الدولية في تعيين حدودهما البرية والبحرية، وكذلك تحديد السيادة على جزر مبانيه وكوكوتيه وكونغا.

ومنذ صدور التقرير قيد الاستعراض، جرت اتصالات رفيعة المستوى بين مسؤولين من تشاد وأفريقيا الوسطى بشأن مسائل تشمل الأمن على حدودهما المشتركة.

ومن المشجع أيضا أن أعلم أن فخامة السيد محمد إدريس ديبي إتنو، رئيس جمهورية تشاد، استقبل في 17 تشرين الثاني/نوفمبر وفدًا رفيع المستوى من جمهورية نيجيريا الاتحادية لمناقشة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. وأثق في قدرة أعضاء لجنة حوض بحيرة تشاد، بدعم من الشركاء الدوليين، على تكييف القوة مع التحديات الأمنية الجديدة.

ولا يمكنني أن أختتم هذه الإحاطة من دون الإشارة إلى الآمال الكبيرة التي بعثتها مؤخرا عملية لواندا بقيادة فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس أنغولا، لإنهاء الأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدم وزير خارجية أنغولا تقريرا عن ذلك في الاجتماع الثامن والخمسين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا الذي عُقد في بانغي بجمهورية أفريقيا الوسطى في 29 تشرين الثاني/نوفمبر. وسيشكل مؤتمر القمة الثلاثي المقرر عقده في لواندا في 15 كانون الأول/ديسمبر محطة هامة أخرى في رحلة البحث عن حل تفاوضي للأزمة الخطيرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أود أن أختتم بالإعراب عن أمنياتي، ونحن على مشارف عام 2025، بأن ينعم عالمنا عموما، ووسط أفريقيا خصوصا، هذا العام بالسلام والاستقرار والعدالة والازدهار، تمشيا مع تعهد جميع الدول بتنشيط تعددية الأطراف التي تحترم المثل العليا لميثاق الأمم المتحدة وميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد أباري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة نلات.

السيدة نلات (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بالنيابة عن المجتمع المدني في أفريقيا الوسطى. وأود أيضا أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على استماعهم لي، إذ لا تتاح لنا هذه الفرصة دائما. ولذلك، نتقدم لهم بخالص الشكر.

أنا السيدة دانييل نلات، رئيسة شبكة النساء الناشطات في وسط أفريقيا ونائبة رئيس ائتلاف المجتمع المدني لوسط أفريقيا من أجل السلام ومنع نشوب النزاعات. وبهذه الصفة، لن يقتصر كلامي على قضية المرأة حيث لا يوجد المزيد مما يمكن أن نطلع عليه أعضاء المجلس. فهم يدركون جيدًا أن قتل الإناث منتشر اليوم في العالم وفي وسط أفريقيا. ولا أستطيع أن أقدم للمجلس أرقاما نظرا لارتفاع تلك الحالات، ولكننا نلاحظ أنه لا يمر يوم واحد في وسط أفريقيا لا نشهد فيه حالة قتل للإناث.

وبعد الإحاطة التي قدمها السفير أباري، أود أن أركز على الجانب الاجتماعي في ظل كل ما نلاحظه من عنف جنساني. وبصفتي عضوا في المجتمع المدني ولدي وجهة نظر مستقلة حقا وبصفتي امرأة تعمل في الميدان، يمكنني أن أؤكد لأعضاء المجلس على الصعوبات التي يواجهها السكان وحالات الهشاشة التي تدفع معظم الشباب إلى تعاطي المخدرات والعقاقير. ولا تمثل البطالة والعمالة الناقصة وارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة أسعار الأغذية سوى بعض المشاكل. وندرك أن المشاكل في أوكرانيا وفي أنحاء العالم وكل الحروب والنزاعات التي نشهدها تعيدنا 20 عامًا إلى الوراء وأن ما ترتب عليها من فقر يؤثر على الأسر والبيوت والدول وحتى القارة الأفريقية. وعلى الرغم من أننا نلاحظ كل هذه النزاعات في مناطق أخرى من العالم أيضًا، فإننا نشعر بالحرج لأننا عندما نشتكي ونطالب بأن تؤخذ احتياجاتنا بعين الاعتبار بما أن ذلك هو الهدف، يقال لنا دائمًا إن هناك أزمة وأنها منتشرة وتؤثر على العالم ولا يوجد تمويل وأن كل شيء مدمَّر. بيد أن حالة النساء والفتيات لا تزال معقدة على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات والمؤسسات الإقليمية والقارية والدولية، ناهيك عن المجتمع المدني.

أنا هنا لأقول لأعضاء المجلس إننا توصلنا إلى نتيجة مؤلمة بعد الاحتفال بحملة الستة عشر يوما من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، مفادها أن معدل قتل الإناث والاغتصاب والعنف، بما في ذلك العنف المسلح ضد الفتيات والنساء، آخذ في الارتفاع حقًا.

وأود أن أقدّم للمجلس لمحة موجزة عن التحديات الأمنية التي تواجهها المرأة فيما يتعلق بالعنف. وسأدرج في إحاطتي أيضا المجتمع المدني بوجه عام والنوع الاجتماعي، وهو ما يهم الحاضرين هنا، لأنه لو لم يكن الأمر يتعلق برفاهنا، لما دُعينا.

إن النساء هن الأكثر عرضة لخطر القتل على يد شريك حياتهن أو أحد أفراد الأسرة أو شخص آخر يضمر لهن الشر، وذلك وفقاً لدراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2019. نحن نشهد عنفًا بدنيا وجنسيًا ونفسيًا واقتصاديًا في بلدان وسط أفريقيا، كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم. بدأت الخطط السياسية للدول الأفريقية تراعي تدريجياً مكافحة العنف الجنساني. ومع ذلك، فإننا نشهد زيادة في

العنف الأسري وقتل الإناث والقتل والاغتصاب واختطاف الشابات والفتيات. والأهم من ذلك كله، كما نرى، أن السياسات الجنسانية لم تحقق النتائج التي كنا نتطلع إليها أو نتوقعها. وغالباً ما تكون هذه السياسات غير فعالة. نحن لا نقول إنه لا حل للمشكلة، لكننا نلاحظ أن المجتمع المدني كثيراً ما يتعرض للتهميش والتمييز ويُتهم بإثارة النزاعات من خلال تسهيل التواصل مع من يُوصَمون بأنهم أعداء السلام في مختلف بلداننا.

لقد أحسن السيد أباري وصف السياق حين أخبر مجلس الأمن عن منطقتنا في وسط أفريقيا، التي تتميز بجمالها وثرائها الشديدين، لكنها في الوقت نفسه معرضة للنزاعات، إذ تنتشر الأزمات في كافة أرجائها. وسواء زار الأعضاء الكاميرون أو تشاد أو جمهورية أفريقيا الوسطى أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو غيرها من البلدان، سيجدون أن هناك نزاعات إما صريحة وظاهرة أو خفية ومستترة. ومع ذلك، فإن النساء والشباب هم الذين يعانون نتيجة لتلك النزاعات ويدفعون الثمن الأفدح لها.

وإذا نظرنا إلى الإحصائيات – ولن أسهب في الحديث عنها، لأنني أعلم أن الأعضاء على دراية بها – فوفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تعرضت 65 في المائة من النساء في وسط أفريقيا للعنف. وسجلت أفريقيا 700 21 ضحية من ضحايا قتل الإناث في عام 2023 أو ما يقرب من نصف جرائم قتل الإناث المرتكبة على الصعيد العالمي – تخيلوا ما يمكن أن يكمن وراء هذه الزيادة في الهجمات وعمليات القتل والعنف. وبشكل أدق، يمكننا القول إن ثلاثاً من كل عشر نساء في الكاميرون سيقعن ضحية للعنف. علاوة على ذلك، فإن الزواج القسري وزواج الأطفال أمران شائعان في وسط أفريقيا ويُسهمان في تعريض النساء للعنف. ومن المهم الإشارة إلى أنه، كما ذكرت، هذه الأرقام في الواقع قد تكون أعلى من ذلك، إذ إن كثيراً من حالات العنف وقتل الإناث لا يتم الإبلاغ عنها أو توثيقها. إن الإحصائيات المتعلقة بالعنف ضد المرأة والفتاة في وسط أفريقيا مثيرة للقلق بشكل خاص. ومرة أخرى، تشير بعض الدراسات إلى أن امرأة من كل ثلاث نساء، ليس في الكاميرون فحسب بل في سائر بلداننا، ستقع ضحية للعنف الجسدي أو الجنسي في مرحلة ما من حياتها. والنسبة المُبلغ عنها مرتفعة للغاية.

نحن نشهد عنفاً جسدياً وجنسياً. فالنساء والفتيات غالباً ما يقعن ضحايا للعنف الجسدي والاغتصاب. كما أن العنف المنزلي متفشٍ في وسط أفريقيا، حيث تتعرض النساء للخطف والاغتصاب والاختطاف. وفي ظل ما نعرفه عن حدودنا والجماعات المسلحة وبوكو حرام، نواجه حالات مثيرة للقلق الشديد، ويبذل المجتمع المدني جهده في دعم الحكومات التي تفتح أبوابها أمام هؤلاء الضحايا. وكما ذكرت سابقاً، فإن تشويه الأعضاء التناسلية للفتيات الصغيرات يشكل أيضاً مصدر قلق في مناطق معينة.

وقد ندد تقرير للأمم المتحدة بالعنف الجنسي الخطير الذي ترتكبه الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وخاصة في بلدة باكوما. ووفقاً لإحدى الدراسات، فإن 70 في المائة من العاملات في التجارة على الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي. وفي الواقع، كما سنرى اليوم، فإن المشكلة في وسط أفريقيا تتمثل في حرية الحركة وجميع العقبات المعروفة التي تعترضها. تؤدي الحدود المغلقة إلى الفقر، لأن جميع المقيمين على الحدود يصبحون سجناء ولا يستطيعون التجارة أو التبادل أو التنقل بحرية. وفي الكاميرون، وجدت دراسة أخرى أن العاملات في التجارة على الحدود بين الكاميرون ونيجيريا قد وقعن ضحايا للعنف البدني. وقد تعرضن لاعتداءات خطيرة ارتكبتها الجماعات المسلحة التي تحدثنا عنها اليوم – وهي جماعات نشأت من رحم النزاع الذي يندلع منذ سنوات في شمال غرب وجنوب غرب الكاميرون.

يجب أن أسلط الضوء على الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني، لأننا لسنا هنا لننتقد فقط أو لنقول إن الدول لا تقدم شيئا. في الواقع، هناك جهود تُبذل، وسنذكر هنا أنه إلى جانب مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، فقد تلقت الشبكات الإقليمية دعماً كبيراً، مثل تعزيز قدراتها التقنية والموضوعية وحتى المالية خلال أنشطتنا. نود أن نؤكد، على سبيل المثال، على تنظيم المنتدى العابر للحدود، الذي يُعد بالنسبة لنا أداة للدعوة. لقد أطلقناها قبل 15 عاماً

بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا التي دعمتنا أيضاً. ومع ذلك، نجد أن هذا الدعم غير كافٍ ونأمل أن ينظر مجلس الأمن أو الأمم المتحدة في المسألة العملية المتعلقة بتمويل أنشطتنا، لأن دعم المجتمع المدني من خلال تعزيز القدرات الموضوعية والتقنية فقط ليس كافياً. يجب أن ننفذ كل ما تلقيناه في مجال منع نشوب النزاعات، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر في الميدان. نقوم بذلك أحياناً بشكل متقطع أو بطريقة ليست دائماً مهنية، لأن الأعضاء يعلمون أن السبل في وسط أفريقيا تمثل مشكلة، والحدود مغلقة وهناك نقص في الكهرباء وانقطاع متكرر للتيار الكهربائي لمن لديهم إمكانية الوصول إليه. بالإضافة إلى ذلك، فإن إمكانياتنا متواضعة، حتى من حيث المعدات الحاسوبية أو تكنولوجيات المعلومات الحديثة، ولكن يجب أن نتمكن من الوصول إلى هذه الوسائل للتواصل وإطلاق الإنذار وتجنب التصعيد.

هناك أيضًا المعرض السنوي العابر للحدود لوسط أفريقيا الذي نظمناه بالشراكة مع مؤسسات من بينها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. ولمدة خمس سنوات، حصلنا على دعم المكتب في مجال الاتصالات. ونأمل في الحصول على المزيد من الدعم في مجال الاتصالات، لأن ذلك يتيح لنا ببساطة حل بعض المشاكل على الحدود. مثل هذا الدعم موجود بالفعل لتلك المعارض التي تمكنا من تنظيمها على حدود حققت سلاماً نسبياً لكنها لا تزال عرضة للأزمات، وتحديداً على الحدود بين الكاميرون والغابون وغينيا الاستوائية، حيث يمكن ملاحظة أعمال عنف وانتهاكات لحقوق بعض المواطنين. حتى هناك، بين البلدان الشقيقة، يصعب على المواطن الكاميروني عبور الحدود الأخرى دون أن يكون موضع شبهة. كل ذلك ينبع أيضاً من نقص البنية التحتية في بعض الأحيان، حيث لا يوجد تطوير حقيقي للبنية التحتية على تلك الحدود. أو بشكل أكثر دقة، بعض البلدان أفضل تطوراً من غيرها على الحدود – كما في مثال غينيا الاستوائية – وفي بعض الحالات يتعرض المهاجرون الشباب أو أولئك الذين يبحثون عن العمل أو يزورون عائلاتهم للاعتداء و/أو الابتزاز من قبل قطاع الطرق، إن جاز لنا تسميتهم كذلك، وأحياناً رأينا الشرطة ترتكب أخطاء عندما تتعرض لإطلاق النار، مما يشكل مشكلة.

لقد تمكنا من إشراك المؤسسات معنا – مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، كما ذكرت، وكذلك الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وحكومتي الكاميرون وغينيا الاستوائية – لتنفيذ هذه المبادرة، المنصة الفعلية التي أنشأنا من خلالها عنصرا جنسانيا، بحيث يمكن للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والآن الشركات والمؤسسات أن يشرحوا مهمتهم، وأن يُعلِموا الناس أين يمكن إيجادهم إذا احتاجوا إلى الدعم. من الواضح أنه في مدننا وعواصمنا يصعب الوصول إلى المؤسسات والوزارات وما إلى ذلك، لذلك نجتمع معاً ونحاول تشجيع التعاون مع تلك الكيانات.

ونحاول الجمع بين رؤساء بلديات المدن الحدودية لأنه يجب أن يكون هناك تعاون بين الأطراف التي تقود التعاون عبر الحدود. ونتحدث عن مؤتمرات بشأن المسائل التي تهم أساسا النساء والفتيات وتمكينهن. وذلك لأن منع نشوب النزاعات يشكل بالفعل وسيلة لتمكين المرأة وتشجيع الشابات والفتيات على العمل لحسابهن الخاص. وهن غالبا من النساء والفتيات اللاتي نزحن من مناطق صعبة، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى أو تشاد أو من المناطق التي تعاني من أزمات في الكاميرون أو جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبقدرتهن المطلقة على الصمود أو بدافع الضرورة، يصلن إلى حدود البلدان الأخرى ولكن الأبواب مغلقة ويحلّ الفقر. هذا بالإضافة إلى الاتجار غير المشروع بجميع أنواعه، الوطني والعابر للحدود على حد سواء. ويؤدي الخطر إلى مزيد من الخطر.

وإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بمن يرتكبون الجرائم، وفي بعض الأحيان، يكون الشباب الذين ضلوا الطريق ويشعرون بأنه ليس أمامهم من سبيل وبدون أي دعم. وهم في نهاية المطاف، ينتهي بهم الأمر إلى ارتكاب جرائم في محاولة للبقاء. وقد ينتهي بهم الأمر إلى قتل امرأة أو فتاة جندوها في النزاع. وفيما يتعلق بالتجنيد في النزاع، لا سيما في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية أو الكاميرون، مع جماعة بوكو حرام، يجنَّد الفتيان والفتيات الصغار في النزاع لأن الفقر حقيقي.

وتؤثر النزاعات على المزارعين الذين يبحثون عن بيئة خصبة وحياة أفضل. لكن الكثير منهم يجد ون أنفسهم في حالة فقر وبالتالي

يشكلون خطرا. ونلاحظ مع الأسف أن أعمالنا لا تؤخذ دائما في الاعتبار. ويُرى في بعض الأحيان أن المجتمع المدني يثير المشاكل. فبدلا من اعتباره مساهما جيدا، يُعتبر شرا. ذلك لأنه، كما قلت سابقا، يُشتبه في دعمنا لمن يُعرفون بأنهم أعداء هذه الدولة أو تلك.

وسنستمر في التواصل مع جميع المؤسسات والحكومات وقادة المجتمع لتشجيع الناس على الثقة بنا. فبدلا من دعمنا، ستقوم بعض هذه الجهات بتكرار أفعالنا. ويمكن لأعضاء المجلس أن يروا أننا في حيرة إلى حد ما ولم نعد نعرف أين نتجه. فهل يجب على المرأة أن تظل تتسول على الرغم من إصرارنا على إيجاد طريقة للتكيف وتربية أطفالنا وتعليمهم كيفية القيام بالأشياء، والاستقلالية وتجنب الانخراط في أنشطة سلبية؟ كلا، إننا لا نعتقد ذلك.

ولذلك، نقوم بأنشطة دعوة منذ 16 عاما وتنظيم منصات بالحضور الشخصي لأننا قمنا بأنشطة دعوة عن طريق المراسلة. ونتبع نهجا واضحة. ونناشد مجلس الأمن لأن التعاون بين المؤسسات والحكومات والمجتمع المدني والزعماء التقليديين قد يكون مفيدا. وأود أن أقتبس من أقوال الدكتور إيلونو من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي أثار ابتسامنا مؤخرا عندما قال إننا بعد 40 عاما ما زلنا نراوح مكاننا، إذ عندما تخذلنا الجماعات الاقتصادية الإقليمية أو تحاربنا، وعندما تحاربنا الحكومات بدلا من ضمنا إليها حتى نتمكن من العمل معا بفعالية، فإننا نشعر بالإحباط حد كبير أو يخدعنا ما يخشونه. هناك من سيقدمون إغراءات ويعرضون المال. وسيذعن ضعاف العقول فعلا للعرض. ونحن نقول لا. لن نستسلم. وسنواصل دعوتنا. وسنطلب المساعدة لبناء قدراتنا، على الرغم من الأزمة في أوكرانيا وجميع مشاكل العالم. وعلى الرغم من أن الأمر سيكون صعبا بعض الشيء بالنسبة للمجلس، فإننا نعلم – استنادا إلى معلوماتنا – أن المجلس يعمل كما نعمل. والدول تساهم، ولكن نظرا لكل هذه المشاكل، سيكون الأمر صعبا إلى حد ما. لكن منطقة وسط أفريقيا هي آخر منطقة في القارة يمكن زيارتها رغم كل ما تضم من موارد طبيعية بما في ذلك الموارد المعدنية وغيرها. إنه أمر مخز. لا أعتقد أن أي شخص يسعد برؤية الناس يعيشون في فقر.

ومع دعم الجماعات الاقتصادية الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤسسات التطوعية ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، الذي أود أن أذكر أنه تم تمديد ولايته لفترة ثلاث سنوات، فإنني أناشد المجلس بناء قدرات هذا المكتب. ونشيد برئيس المكتب الذي كان من دواعي سروري مقابلته عندما زار الكاميرون واجتمع مع المجتمع المدني. وكان من دواعي سروري الاستماع إليه. ما فتئما فتئ ائتلاف المجتمع المدني لوسط أفريقيا من أجل السلام ومنع نشوب النزاعات على مدى أكثر من 15 عاما جيد التجهيز فيما يتعلق بمسائل الإنذار المبكر والتفاوض والوساطة. لقد تلقينا تدريبا من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أفريقيا على مكافحة الإرهاب. وننفذ كل ذلك، ولو على الحدود فقط، ومع الكاميرون وغابون وغينيا الاستوائية. كما يعمل ممثلونا في البلدان بنشاط.

وأطلب من الأعضاء التكرم بإيلاء مزيد من الاهتمام الجدي لمنطقتنا دون الإقليمية وتوفير مزيد من الموارد لمؤسساتنا، مثل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وغيره، ربما عن طريق الدعم المباشر. ويوجد في المنطقة أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وعملنا معهما في أحيان كثيرة. كما نعمل مع اليونسكو وغيرها من المنظمات حتى تتمكن منطقة وسط أفريقيا من البقاء، وتنتهي النزاعات وينعم الناس بالسعادة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة نلات على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص للأمين العام أباري على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2024/865) وعلى إحاطته اليوم. وأعرب أيضا عن امتناني للسيدة نلات على ملاحظاتها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر موزامبيق، المشارك في الصياغة وأعضاء مجلس الأمن الآخرين على نجاحهم في الاتفاق على بيان رئاسي مهم (S/PRST/2024/7) بشأن عمل مكتب الأمم

المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الشهر الماضي. أكد البيان على دعم المجلس للممثل الخاص أباري والعمل القيم الذي يضطلع به مكتبه في المنطقة دون الإقليمية.

ترحب المملكة المتحدة أيضا بالتنسيق الوثيق لجهود الممثل الخاص مع نظرائه في المنطقة، وهم الممثلون الخاصون لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى. فبالعمل معا، يسهلون اتباع نهج متسق إزاء التحديات الإقليمية المشتركة.

وأتناول الآن ثلاث نقاط.

أولا، ترحب المملكة المتحدة بالتقدم المستمر نحو عملية الانتقال السياسي في غابون والجهود التي يبذلها الممثل الخاص باستخدام المساعي الحميدة لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لدعم الاستفتاء الذي أجري مؤخرا بشكل سلمي. وتشجع المملكة المتحدة المكتب على مواصلة عمله القيّم بينما تتجه غابون نحو الانتخابات الرئاسية العام المقبل. فإجراء انتخابات رئاسية سلمية وذات مصداقية في عام 2025 سيكون وسيلة مهمة تتيح لحكومة غابون مواصلة العمل من أجل الشعب الغابوني.

ثانيا، ترحب المملكة المتحدة بالانتخابات التشريعية والإقليمية والمحلية في تشاد، التي ستمثل نهاية مرحلة الانتقال السياسي في البلد. لقد تضررت تشاد من النزاع في السودان والفيضانات الشديدة والإرهاب في الأشهر الأخيرة. ولكن حتى في هذا الوقت العصيب، نحث الحكومة على التمسك بالمبادئ المتفق عليها في الحوار الوطني الشامل والسيادي وضمان إجراء انتخابات شفافة وتعددية، وقبل كل شيء، انتخابات سلمية. ويجب أن تكون نهاية المرحلة الانتقالية بداية مسيرة تشاد نحو الديمقراطية، وليس نهايتها. وستواصل المملكة المتحدة دعم أولويات الحكومة في مجالي القدرة على الصمود وتحقيق التنمية.

ثالثاً، لا تزال المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء العنف في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون وتأثيره على حياة المدنيين. إن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في وضع جيد لدعم الحوار الذي تقوده الكاميرون، وفي نهاية المطاف حل النزاع بقيادة الكاميرون. كما نشعر بالقلق إزاء التهديد المستمر الذي تشكله الجماعات الإسلامية في منطقة أقصى شمال الكاميرون وعبر حوض بحيرة تشاد. ونشجع جميع دول المنطقة على مواصلة تنسيق استجاباتها من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ويبقى التعاون المتعدد الجنسيات أكثر الطرق فعالية للتصدي لتلك الجماعات التي تشكل خطراً مشتركاً على المنطقة دون الإقليمية.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وسيراليون وبلدي موزامبيق، فضلاً عن غيانا (مجموعة 3+1). ونشكر السيدة دانييل نلات على إحاطتها المهمة.

تود المجموعة أن تعرب عن بالغ امتنانها للسيد عبدو أباري، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، على تناوله الشامل للوضع والإحاطة الثاقبة التي قدمها. ونثني بشدة على قيادته المثالية وتفاني فريقه في التصدي للتحديات المعقدة والمتعددة الأوجه التي تواجه وسط أفريقيا. وترحب المجموعة بحرارة باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2024/7 بشأن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر – وهو إنجاز هام لأن البيان الرئاسي السابق (S/PRST/2018/17)، الذي اعتُمد في سياق تجديد الولاية، يعود تاريخه إلى عام 2018. ونشيد باهتمام مجلس الأمن المتجدد بتلك الآلية الإقليمية الهامة، التي تؤدي دوراً أساسياً في تعزيز السلام والأمن والتنمية في جميع أنحاء وسط أفريقيا. ونؤكد على دعمنا القوي لولاية المكتب. وندعو إلى توفير الموارد المالية الكافية لتمكينه من القيام بعمله الحاسم في التصدي للتحديات العابرة للحدود وتعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة.

لا يزال الوضع السياسي في وسط أفريقيا يتسم بمزيج من التقدم الملحوظ والتحديات التي تتطلب اهتمامنا. في تشاد، حدث تطور جدير بالترحيب بإعلان الحكومة التشادية عن إجراء الانتخابات التشريعية والإقليمية والبلدية في شهر كانون الأول/ديسمبر. وهذا يمثل فرصة

عظيمة للنهوض بالديمقراطية والمصالحة الوطنية ومناخ الثقة. ويثير قرار بعض الجهات الفاعلة السياسية بمقاطعة الانتخابات مخاوف جدية بشأن شمول العملية الانتخابية للجميع ونزاهتها. ولمعالجة الوضع، نحث الأطراف على الدخول في حوار بنّاء. وفي غابون، يمثل إجراء الاستفتاء الدستوري بشكل سلمي خطوة مهمة. إن اعتماد إصلاحات تهدف إلى تعزيز استيعاب الجميع، بالنظر إلى معايير الأهلية للمرشحين للرئاسة، خطوة جديرة بالثناء نحو النجاح. ونحن على ثقة بأن العمل سيستمر على تبسيط الإطار الانتخابي بشكل أكبر من أجل ضمان نزاهة ومصداقية الانتخابات الرئاسية المقبلة في غابون. وتحث المجموعة السلطات الانتقالية على الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع جميع الجهات السياسية الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الغابوني الأوسع نطاقاً من أجل بناء الثقة وضمان الاستقرار في البلد.

إن المشهد السياسي في الكاميرون يبعث على القلق، كما يتضح من التأجيل المتكرر للانتخابات وتمديد الفترات التشريعية. ويزداد الوضع تعقيداً بسبب الأزمة المستمرة في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، حيث تم الإبلاغ عن أعمال عنف انفصالية مسلحة ومزاعم بانتهاكات لحقوق الإنسان. وندين بشدة الهجمات على المدارس. ونحث على استئناف الدراسة، فأطفال اليوم هم أمل الغد كي تصبح الكاميرون في وضع أفضل وأكثر سلاماً. وتشجع المجموعة على الحوار باعتباره الطريق الأكثر جدوى للمضي قدماً في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة واستعادة السلام، مع وضع حماية المدنيين على رأس الأولويات. إن الوضع المزري في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية يستدعي حلاً عاجلاً وشاملاً للجميع وبقيادة كاميرونية. وتؤكد المجموعة على ضرورة احترام استقلال الكاميرون وسيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها.

ولا تزال منطقة وسط أفريقيا تواجه تحديات أمنية، مع استمرار الأخطار التي تهدد السلام والاستقرار الإقليميين. وتشيد المجموعة بالقوة المشتركة المتعددة الجنسيات على جهودها لمكافحة جماعة بوكو حرام والجماعات التابعة لها. وقد أسفرت هذه الجهود عن إحراز تقدم ملموس، كما يتضح من انخفاض حوادث العنف. ومع ذلك، فإن استمرار قدرة هذه الجماعات على شن هجمات، لا سيما ضد المنشآت العسكرية والسكان المدنيين، يدل على أن التهديد الذي تشكله لم يتم القضاء عليه بعد. إن اليقظة المستمرة والتنسيق المعزز بين الدول الأعضاء في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات أمران حاسمان للبناء على التقدم المحرز حتى الآن. ويجب تعزيز القدرات التشغيلية للقوة، بسبل من بينها التعاون وتحسين تقاسم الموارد، من أجل التصدي للنزاعات وانعدام الأمن في منطقة وسط أفريقيا. وعلى نفس المنوال، نرحب بالتعاون الإقليمي، بما في ذلك الاتفاقات الثنائية بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والدول المجاورة الأخرى لتعزيز أمن الحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية، باعتبار ذلك تطوراً إيجابياً. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن تواصل جميع الدول في المنطقة جهودها المشتركة في إطار القوة المشتركة المتعددة الجنسيات من أجل ضمان استمرار التقدم المحرز والتصدي لأي تهديدات ناشئة واستعادة الاستقرار في المنطقة.

وتؤكد الأرقام المثيرة للقلق بشأن الحالة الإنسانية المتردية في وسط أفريقيا على الأثر المدمر للنزاعات المسلحة وتغير المناخ وأزمات الصحة العامة على فئات المنطقة السكانية الأضعف. وتسلط الاشتباكات المتصاعدة بين المزارعين والرعاة، بسبب ندرة الموارد وتغير أنماط الطقس، الضوء على الآثار المتفاقمة لتغير المناخ في المنطقة. فإلى جانب النزوح، تواجه المنطقة دون الإقليمية انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي بسبب الكوارث الناجمة عن المناخ، مثل الفيضانات والجفاف، ما يؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف وتأجيج النزاعات، لا سيما على الموارد الطبيعية. وتتعرض أنظمة الصحة العامة أيضًا لضغوط بسبب تفشي مرض جدري القردة الذي يصيب النساء والأطفال بشكل غير متناسب. وعلى الرغم من خطط الاستجابة الشاملة التي وضعتها الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، لا تزال هناك فجوات كبيرة في التمويل، حيث تم تأمين أقل من نصف الموارد المطلوبة. وذلك تذكير صارخ بضرورة اتخاذ إجراءات دولية عاجلة ومنسقة لسد تلك الفجوات وتقديم مساعدة منقذة للحياة. وندعو الدول

الأعضاء إلى زيادة مساهماتها لسد تلك الفجوات وتقديم مساعدات منقذة للحياة.

وتشيد المجموعة بجهود المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، في مواجهة التحديات المشتركة. فقيادتها في مجالات مثل مكافحة الإرهاب والتكامل الاقتصادي والأمن العابر للحدود أمر حيوي. وبالمثل، تشيد المجموعة بمبادرات المكتب لتعزيز مشاركة المرأة في الحوكمة ودعم العمليات الانتخابية ومعالجة العلاقة بين المناخ والأمن، وكلها إجراءات نموذجية. إن قدرة بلدان وسط أفريقيا وشعوبها على الصمود في وجه الشدائد أمر رائع ويستحق دعمنا الثابت. وتقف المجموعة على أهبة الاستعداد لمساعدة تلك البلدان في سعيها لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار.

السيدة يوريتشكو (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الشاملة اليوم. كما أشكر السيدة نلات على شهادتها.

ترحب سلوفينيا باعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2024/7) الشهر الماضي بشأن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/PRST/2024/7). لقد تمكن مجلس الأمن من خلال ذلك البيان، إلى جانب تمديده لولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا لمدة ثلاث سنوات إضافية، من إظهار دعمه القوي للعمل الهام الذي يقوم به المكتب الإقليمي في تعزيز السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

في ملاحظاتي اليوم، أود أن أتطرق بإيجاز إلى ثلاث مسائل تواجه وسط أفريقيا.

أولاً، نحيط علماً بالتطورات السياسية في المنطقة دون الإقليمية. ونرحب بالاختتام المنظم للاستفتاء الدستوري في الغابون في تشرين الثاني/نوفمبر، الذي يشكل علامة فارقة هامة في انتقال البلد نحو النظام الدستوري. كما نحيط علماً بالإعلان عن الانتخابات التشريعية والإقليمية والبلدية المقرر إجراؤها في وقت لاحق من هذا الشهر في تشاد.

مع دخول العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية في فترة ما قبل الانتخابات المكثفة، فإننا نشاطر الممثل الخاص تقييمه لأهمية نزاهة العمليات الانتخابية وحماية حقوق الإنسان. فيجب إنهاء الاعتقالات والاحتجازات التعسفية لأعضاء أحزاب المعارضة والصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان والقيادات المجتمعية. ولكي تجلب الانتخابات الاستقرار، لا بد لها من أن تُجري في فضاء سياسي حر وشامل للجميع، بمشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وهادفة وآمنة، فضلاً عن إشراك الشباب والفئات المهمشة. ونحث جميع دول المنطقة على مواصلة الاستفادة من المساعي الحميدة لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وخبراته في دعم عملياتها الانتخابية.

ثانياً، يظل يساورنا القلق إزاء الحالة الأمنية في بعض أجزاء المنطقة دون الإقليمية. وفيما يتعلق بالعنف المستمر في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون، نحث حكومة الكاميرون والأطراف المتحاربة على إسكات بنادقهم ونبذ العنف والدخول في حوار سياسي حقيقي لحل المظالم التي طال أمدها ومعالجة الاحتياجات الإنسانية الملحة. وتدين سلوفينيا بشدة جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وجميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الكاميرون. وما يثير القلق بصفة خاصة هو الحرمان المستمر من الحق الأساسي في التعليم، الذي يتأثر بشدة بسبب الإغلاق القسري للمدارس. إن مصادقة الكاميرون على إعلان المدارس الآمنة تُلزم الحكومة ببذل قصارى جهدها لضمان أن تكون أماكن التعليم أماكن آمنة. ونحث جميع الأطراف على حماية المدارس والمعلمين والطلاب والسماح لهم بمواصلة التعلم وتأمين مستقبلهم.

والتقارير الواردة عن استسلام واعتقال عناصر الجماعات التابعة لجماعة بوكو حرام والجماعات المنشقة عنها في حوض بحيرة تشاد تطور حميد. ومع ذلك، فإن ترتيبات التعاون الأمني الإقليمي ضرورية ويجب الحفاظ عليها. وهناك شعور بالحاجة الملحة إلى بناء الثقة في المنطقة، وندعو جميع البلدان المتضررة من الأزمة إلى مواصلة التعاون من خلال فرقة العمل المشتركة متعددة الجنسيات. ولا يمكن الاستغناء عن الترتيبات الإقليمية – النابعة من سنوات من التعاون

المتبادل المنفعة وتبادل المعلومات والاستخبارات وبناء أنظمة الإنذار المبكر لمواصلة الضغط على بوكو حرام وغيرها من الجماعات المتشددة – في وقت يتواصل فيه التهديد الإرهابي.

وأخيراً، فإن موجات الجفاف التي طال أمدها في السنوات الماضية والفيضانات الأخيرة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية تعمل بمثابة تذكير صارخ بكيفية استمرار الكوارث الناجمة عن المناخ في تشكيل أحد المضاعفات الأساسية لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في منطقة وسط أفريقيا، ما يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وتدهور سبل العيش. وتدل شهادات المجتمعات على الأرض على مدى تأثير قلة إمكانية الحصول على المياه على النزاعات المهلكة المتزايدة بين المزارعين والرعاة. وفي الوقت الذي ينتهي فيه المطاف بحقول الذرة والأرز والقمح إلى الدمار بعد هطول أمطار غير منتظمة، فإن انعدام الأمن المحلي يمثل أرضاً خصبة لتجنيد الشباب المعرضين للخطر والمهمشين. ونحث مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا على مواصلة عمله، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمنظمات الإقليمية الأخرى والمجتمع الدولي ككل، بشأن جدول أعمال المناخ والسلام والأمن.

وختاما، تود سلوفينيا أن تعرب عن خالص تقديرها للممثل الخاص للأمين العام آباري وفريقه على جهودهم وأن تقدم دعمها الكامل لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وولايته.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص أباري على إحاطته وقد استمعت بعناية إلى البيان الذي أدلت به ممثلة المجتمع المدني. فيما يتصل بآخر تقرير للأمين العام عن موضوع جلسة اليوم (S/2024/865)، أود أن أثير النقاط التالية.

أولاً، لا بد لنا من الحفاظ على الزخم الإيجابي العام للحالة في المنطقة. على مدى الأشهر الستة الماضية، كانت الحالة في أفريقيا الوسطى مستقرة إلى حد كبير، مع إحراز تقدم إيجابي في العملية السياسية وعملية السلام: فقد أجرت الغابون استفتاءها الدستوري ضمن الإطار الزمني المتفق عليه؛ ونجحت رواندا في إجراء انتخابات عامة؛ وواصلت تشاد تعزيز عملية السلام والمصالحة. فينبغي الإشادة بتلك التطورات والترحيب بها.

في الوقت الحالي، تستعد العديد من الدول بنشاط للانتخابات العامة أو المحلية. ونأمل أن تكثف جميع الفصائل السياسية المختلفة في البلدان المعنية الحوار والمشاورات وتتجاوز الخلافات وتتوصل إلى توافق في الآراء وتمضي قدماً في العملية السياسية بثبات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة بناءة ومحددة الأهداف وفي الوقت المناسب لدعم بلدان المنطقة في انتهاج مسارات التنمية التي تتناسب مع سياقاتها الوطنية.

ثانياً، يجب علينا أن ندعم دول المنطقة في الحفاظ على الأمن المشترك. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خفت حدة الحالة الأمنية في أفريقيا إلى حد ما، وكان هناك اتجاه عام نحو الانخفاض في أعمال العنف في حوض بحيرة تشاد. ومع ذلك، لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يعالج بفعالية التحديات الأمنية، بما في ذلك التهديد المستمر والخطير الذي يشكله الإرهاب والتهديد المتواصل للجماعات الإرهابية مثل بوكو حرام على الأمن الإقليمي وامتداد التداعيات الناشئة عن النزاع في السودان والمشكلة البارزة المتمثلة في تحويل وجهة الأسلحة وتزايد النزاعات على الموارد. وتدعم الصين بلدان المنطقة في تعزيز مفهوم مجتمع الأمن المشترك وتعميق التنسيق فيما بينها في الشؤون الأمنية وتعزيز آلياتها الأمنية ودعم أوجه التآزر لحماية الأمن الإقليمي. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي استثماره في الأمن في وسط أفريقيا ويدعم بلدان المنطقة في تعزيز دفاعها الأمني على نحو مشترك.

ثالثاً، ينبغي أن نساعد بلدان المنطقة على تحقيق التنمية. ولا تزال بلدان وسط أفريقيا تواجه تحديات إنمائية كبيرة لأسباب تاريخية وعملية. ولا يشكل التعجيل بالشروع في مسار سريع نحو التنمية مهمةً ملحةً تتقاسمها بلدان المنطقة فحسب، بل هو أيضاً عامل أساسي لكسر حلقة الفقر المفرغة التي تؤدي إلى الفوضى التي تديم بدورها الفقر. وينبغي أن يكثف المجتمع الدولي استجابته للنداءات الإنسانية لوسط أفريقيا، مع تعزيز المساعدة من أجل التنمية الاقتصادية وتحسين سبل العيش

في تلك البلدان. واقترحت الصين في مؤتمر قمة منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، الذي عُقد في بيجين في شهر أيلول/سبتمبر، 10 مبادرات شراكة لدعم التنمية في أفريقيا بسبل منها منح أقل البلدان نمواً إعفاء كاملاً من الرسوم الجمركية بنسبة 100 في المائة من بنود التعريفات الجمركية، في إطار سلسلة من التدابير العملية التي ستعود بالنفع على بلدان وسط أفريقيا وستضخ زخماً قوياً في تنمية المنطقة.

لقد تسببت الظواهر الجوية القصوى المتكررة في الآونة الأخيرة في وسط أفريقيا في حدوث فيضانات وجفاف في العديد من البلدان، مما أدى إلى سلسلة من العواقب الوخيمة مثل النزوح ونقص الأغذية وتفاقم التحديات الإنسانية الهائلة بالفعل التي تواجهها تلك البلدان. وينبغي أن تفي البلدان المتقدمة بالتزامات التمويل التي تعهدت بها مؤخراً في المؤتمر التاسع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عُقد في باكو. وينبغي أن تقدّم أيضاً المساعدة العملية لبلدان وسط أفريقيا في التصدي لأزمة المناخ ومساعدتها على بناء قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية.

وجدد مجلس الأمن مرة أخرى في الآونة الأخيرة ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وأصدر أول بيان رئاسي له منذ خمس سنوات بشأن الحالة في المنطقة (S/PRST/2024/7)، مما يعكس تماماً الاهتمام والأهمية اللذين يوليهما للحالة في المنطقة.

وستواصل الصين دعم عمل الممثل الخاص أباري ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على أمل أن يستفيدا من ولايتيهما ومواردهما الحالية ويعززا التنسيق والتعاون مع مكاتب وبعثات الأمم المتحدة الأخرى في أفريقيا وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في الميدان من أجل الإسهام بصورة أكبر في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية والتنشيط في المنطقة.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا والسيدة دانييل نلات على إسهاميهما.

تكرر سويسرا دعمها الكامل لعمل الممثل الخاص للأمين العام في المنطقة. لقد ظل الالتزام بالدبلوماسية الوقائية الإقليمية من أجل بناء سلام دائم أولوية لسويسرا طوال فترة ولايتنا في مجلس الأمن. ونرحب بتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وكذلك اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2024/7 الذي تلتزم به سويسرا التزاماً كاملاً. وهو رسالة واضحة من المجلس تدعو إلى وحدة الصف، سواء للمنطقة أو لعمل الممثل الخاص، وكذلك إشارة إلى استعداده لدعم جهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، ستستمر سويسرا في التزامها بضمان إجراء عمليات سياسية شاملة تهدف إلى إحلال سلام دائم في وسط أفريقيا. ويشكل المجتمع المدني القوي والمتين الذي يستطيع التعبير عن نفسه والمشاركة في الحوارات السياسية العمود الفقري لهذه العمليات. وفي هذا السياق، يشكل الاستفتاء الدستوري الذي أجري في 16 تشرين الثاني/نوفمبر في الغابون والانتخابات التشريعية والمحلية في تشاد التي ستجري في نهاية هذا الشهر فرصاً هامة لضمان إجراء عمليات شاملة للجميع، وهي ضرورية لينعم أي مجتمع بالسلام. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في مجال الدبلوماسية الوقائية ونشجع الممثل الخاص على مواصلة تواصله مع قيادات المجتمع المدني النسائية من أجل تعزيز المشاركة المجدية للمرأة في جميع العمليات السياسية.

ثانياً، لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية في أجزاء من المنطقة تتذر بالخطر. وكما سمعنا اليوم، فقد أدى اشتداد النزاع المسلح والعنف القبلي والنزوح القسري إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال أعمال العنف المطولة التي ترتكبها بوكو حرام والجماعات المسلحة في شمال غرب الكاميرون وحوض بحيرة تشاد تشكل تهديداً خطيراً للأمن الإقليمي. وكما هو الحال في كثير من الأحيان، فإن النساء والأطفال يدفعون الثمن الأكبر. وتدعو سويسرا جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف، ولا سيما السماح بمرور المساعدات الإنسانية على نحو كامل وسريع وآمن وبلا عوائق إلى

جميع المدنيين المحتاجين وتيسير ذلك. وينطوي ذلك أيضاً على احترام العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحمايتهم على النحو الذي أكده القرار 2730 (2024). وهذا أمر طال انتظاره.

ثالثاً، لا تزال المنطقة دون الإقليمية معرضة لآثار تغير المناخ، كما يتضح من الفيضانات الأخيرة في الكاميرون ونيجيريا، فضلاً عن انعدام الأمن الغذائي الخطير السائد في تشاد. وتعمل سويسرا بصفتها رئيساً مشاركاً لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن على مدى العامين المنصرمين للتخفيف من المخاطر الأمنية المرتبطة بتغير المناخ. وفي هذا السياق، وتحت قيادة سويسرا وموزامبيق، أجرى أعضاء فريق الخبراء غير الرسمي زيارة إلى منطقة حوض بحيرة تشاد عبر نيجيريا في وقت سابق من هذا الشهر، مع مستشارين لشؤون المناخ من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. لقد تمكنا من أن نشهد عن كثب تأثير آثار تغير المناخ على انعدام الأمن في أجزاء من المنطقة، وبالتالي يمكننا أن نشهد على الحاجة الملحة لأن يعمل المجلس. وسنواصل الدعوة إلى التخفيف من آثار مخاطر تغير المناخ الناشئة وتعزيز استجابات التكيف.

وفي مباحثاتنا السنوية مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خلال الرئاسة السويسرية لمجلس الأمن، شدد المجلسان على ضرورة مواصلة العمليات السياسية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعدم الاستقرار في وسط أفريقيا. وستواصل سويسرا تكثيف جهودها الدبلوماسية لتعزيز الحوار بين جميع الجهات الفاعلة بهدف التغلب على العقبات التي تحول دون تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. وندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى دعم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والممثل الخاص للأمين العام بالإجماع في تنفيذ ولايتهما.

السيد إيغاس بينافيدس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثل الخاص أباري على إحاطته المفصلة وأعرب عن تقديري لمشاركة السيدة نلات بصفتها ممثلة للمجتمع المدني.

تابعت إكوادور، بصفتها عضواً في مجلس الأمن، خلال العامين المنصرمين العمل الهام الذي قام به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وعمله المشترك مع بلدان ومنظمات من المنطقة – ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا – والذي يعد عاملاً أساسياً لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف وبناء السلام المستدام. وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأؤكد مجدداً دعم بلدي للممثل الخاص أباري وعمل مكتبه لتعزيز الحوار السياسي الجامع والدبلوماسية الوقائية وبناء السلام. ويُعد اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2024/7 مؤخراً بشأن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وتمديد ولايته خطوة إيجابية.

إن وجود إطار مؤسسي متين ومستقر أمر أساسي لتحسين الظروف المعيشية للسكان ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف. وفي الوقت الذي تستعد فيه سبعة بلدان في المنطقة دون الإقليمية لإجراء انتخابات، من المهم أن نتذكر أن المشاركة الحرة للمواطنين، بمن فيهم النساء والشباب، ستكون مهمة لتوطيد الديمقراطية والمؤسسات والتقدم نحو التنمية. ولا بد من الإشادة بالتقدم المحرز في عمليات الانتقال السياسي، وكذلك في إصلاحات القطاع الأمني ونزع سلاح المقاتلين السابقين في المنطقة وتسريحهم وإعادة دمجهم.

ومع ذلك، يستمر الاستقطاب السياسي والعنف ولم تختفِ بوضوح المشاكل الأمنية. ولا تزال إكوادور تصر على ضرورة معالجة الأسباب الهيكلية للنزاع من أجل إنهاء العنف وانعدام الأمن. ولا يمكن تأجيل مكافحة الفقر وعدم المساواة والتعصب والإقصاء. ويتطلب الحصول على تمويل التنمية والتمويل المناخي تعزيز المؤسسات الوطنية والالتزام بمكافحة الفساد.

تؤثر العواقب الإنسانية المترتبة على العنف وانعدام الأمن بشكل غير متناسب على الفئات الأضعف، أي النساء والشباب والأطفال والمسنين. إن الحالة في وسط أفريقيا تبعث على القلق الشديد: فقد أدى شبح انعدام الأمن الغذائي والنزوح الجماعي والكوارث إلى احتياجات ملحة. وأفضت الحرب في السودان إلى تدفق جماعي للاجئين إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وإزاء هذا الواقع المرير، يتعين على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لتقديم المساعدة الإنسانية الضرورية.

أما التحديات التي تواجه وسط أفريقيا فهي معقدة ومتشعبة، غير أنها ليست مستعصية على الحل. فقبل ما يزيد على 22 عاماً، أشار المجلس في بيانه الرئاسي الصادر في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2002 (S/PRST/2002/31)،

”رغم ما تتمتع به منطقة أفريقيا الوسطى من إمكانات هائلة كفيلة بأن تجعل منها قطبا للتنمية في القارة، فإنها لم تحقق بعد الاستقرار الذي من شأنه أن يتيح لها استغلال ثرواتها بأقصى قدر ممكن بما يحقق مصلحة سكانها بصورة عادلة“.

إن مسعى تحقيق الاستقرار، الذي حُدد قبل عقدين، ما زال مستمراً، وتعد أعمال مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في هذا المضمار حيوياً لتعزيز احترام سيادة القانون وترسيخ المؤسسات القوية والتمثيلية بوصفها حجر الزاوية في بناء مجتمعات شاملة وعادلة. ولن يتحقق السلام المستدام إلا إذا اقترن بعجلة التنمية.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام أباري والسيدة نلات على إحاطتيهما اليوم.

نجتمع اليوم بعد أن حققنا إنجازات ملحوظة في منطقة وسط أفريقيا. فاعتماد البيان الرئاسي بشأن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الشهر الماضي (S/PRST/2024/7)، وهو الأول منذ خمس سنوات، يمثل خطوة مهمة.

إن منطقة وسط أفريقيا، بما تمتلكه من إمكانات وما يواجهها من تحديات، تستحق الالتزام الراسخ والدعم المتواصل من المجتمع الدولي. ومع دخول المنطقة في جدول زمني حافل بالانتخابات والمراحل الانتقالية خلال العامين المقبلين، فإننا نردد دعوة الأمين العام لضمان نزاهة العمليات الانتخابية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. إن المشاركة الكاملة لجميع الأطراف الفاعلة السياسية والفئات المجتمعية وقبول نتائج الانتخابات أمر بالغ الأهمية.

ترحب مالطة ببعثات تقييم الاحتياجات الانتخابية التي طلبتها تشاد والغابون وسان تومي وبرينسيبي. ونشجع على مواصلة الحوار فيما بين هذه البلدان والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من البلدان التي تمر بمراحل انتقالية أو فترات ما قبل الانتخابات. كما نشيد بالعمل الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، ونرحب بالمؤتمر الأخير الذي نظمه المكتب في سان تومي وبرينسيبي بشأن التغييرات غير الدستورية للحكومات. ونتطلع إلى تنفيذ توصياته.

إن التفاعل بين تغير المناخ والسلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا يستحق اهتمامنا. فالظواهر الجوية القصوى، مثل عدم انتظام هطول الأمطار والجفاف، تفاقم تدهور الأراضي، مما يؤدي بدوره إلى اضطرابات في الأمن الغذائي، وتأجيج النزاعات المحلية على الموارد المتناقصة، والتسبب في النزوح. وخلال زيارة فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن الأسبوع الماضي، أتيحت لأعضاء المجلس فرصة الاستماع مباشرة إلى روايات عن هشاشة حوض بحيرة تشاد أمام الصدمات المناخية. وشملت تلك الروايات آثارها على المجتمعات المحلية والنازحين داخلياً، ولا سيما النساء والأطفال والشباب. وثمة حاجة إلى تحسين دمج نظم الإنذار المبكر والنُهج المراعية للمناخ في استراتيجيات بناء السلام. ومن شأن هذه الجهود تعزيز بناء القدرة على الصمود والتأهب للكوارث داخل المجتمعات المحلية.

وفي هذا الصدد، نرحب بدعم المكتب للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في وضع استراتيجية إقليمية شاملة للترحال الرعوي السلمي في وسط أفريقيا. كما نشيد بلجنة حوض بحيرة تشاد لمراجعتها الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. كما يستحق عمل المستشار المعني بالمناخ والسلام والأمن في مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا التقدير، ونأمل أن تكون هناك مزيد من أوجه التعاون مع المستشار المعني بالمناخ والسلام والأمن في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتحليل المخاطر المتقاطعة بين المناخ والأمن بين غرب أفريقيا ووسط أفريقيا.

لا تزال الحقوق الأساسية للأطفال مهددة. ويساورنا قلق عميق إزاء الهجمات على المدارس في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية

الغربية من الكاميرون، مما أدى إلى إغلاق معظم المدارس العامة في المنطقة الشمالية الغربية من البلد. نحث الأطراف على التواصل في حوار حقيقي، وندعو إلى تكثيف الجهود لحماية الأطفال، بما في ذلك الالتزام بتمتعهم بالحق في التعليم الجيد. ندين بأشد العبارات أعمال العنف التي ترتكبها بوكو حرام والجماعات المنشقة عنها. ومن أجل استهداف هجماتها بشكل فعال، يجب دعم الآليات الأمنية الإقليمية، مثل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات بشكل مستمر. ويظل الاتحاد الأوروبي شريكاً مهماً في هذه الجهود.

في الختام، إن عمل الممثل الخاص للأمين العام السيد أباري وفريقه في المكتب يتطلب الدعم المستمر من المجلس. وينبغي أن تظل الدبلوماسية الوقائية والوساطة والنُهج المواضيعية المتقاطعة في صميم مشاركتنا مع شعوب وسط أفريقيا.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد أباري على إحاطته. كما استمعنا باهتمام بالغ إلى البيان الذي أدلت به السيدة دانييل نلات.

تدعم روسيا العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا بهدف تعزيز السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وننوه بعمل المكتب في مجال الوساطة من خلال الاتصال المباشر مع الأطراف في المناطق التي تشهد مشاكل. ومن المهم أن يتم ذلك أيضاً بالتنسيق مع الآليات والرابطات الإقليمية. ونعتقد أن المكتب أداة مهمة للدبلوماسية الدولية الوقائية.

إن التحديات التي تواجه بلدان المنطقة دون الإقليمية معقدة. ونولي أهمية خاصة للجهود الإقليمية الرامية إلى تطوير نُهج منسقة لمكافحة الإرهاب. ويساورنا القلق إزاء استمرار القدرات التدميرية لجماعة بوكو حرام ونشاط الجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في المنطقة. ونحيط علما بفعالية الإجراءات التي تتخذها الدول الأفريقية في إطار القوة المشتركة متعددة الجنسيات المنتشرة في المنطقة. وندعو إلى تزويدها بتمويل ومساعدة يمكن التنبؤ بهما من المجتمع الدولي.

ويساورنا القلق إزاء استمرار العنف في شمال غرب وجنوب غرب الكاميرون. نحن نؤيد البحث عن صيغة سياسية لحل الخلافات في المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح.

نرحب بالتقدم المحرز في العملية الانتقالية في الغابون. ونلاحظ التزام السلطة الانتقالية بإعادة البلد إلى الحكم الدستوري في الإطار الزمني المتفق عليه. ونهنئ الغابونيين على اعتماد القانون الأساسي الجديد، وندعم توجههم لاستعادة عضوية ليبرفيل في الاتحاد الأفريقي.

نلاحظ بارتياح تزايد الاستقرار في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى. فبدعم من الشركاء الثنائيين، بما في ذلك روسيا، وبدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، تمكنت بانغي من تجاوز المرحلة الأصعب في مكافحة العصابات المسلحة. ونرحب باعتماد القرار 2745 (2024) في تموز/يوليه، الذي رفع بالكامل تدابير الجزاءات المفروضة على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. وتأخر هذا القرار، نظراً للتطورات الميدانية، أكثر من اللازم. كما نهنئ أصدقاءنا في وسط أفريقيا على رفع ضوابط التصدير في إطار عملية كيمبرلي. ونأمل أن تسهم هذه الخطوة حسنة التوقيت في تعزيز التنمية في البلد وتقوية سيادته الاقتصادية.

نرحب بتعزيز الحوار الرسمي بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بشأن القضايا المتعلقة بالتعاون الحدودي. وندعو إلى تعزيز الجهود المشتركة بين البلدين للقضاء على التحديات والتهديدات العابرة للحدود.

يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الصعبة في المنطقة. إذ لا يزال عدد اللاجئين والنازحين داخلياً والأشخاص المحتاجين إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية مرتفعاً. والأزمة في السودان تهيئ صعوبات إضافية. ونحن نؤيد زيادة الدعم الموجه للدول في وسط أفريقيا.

وننضم إلى دعوة الأمين العام لإصلاح المؤسسات المالية الدولية وإعادة هيكلة شاملة للدين العام الخارجي. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة لمنطقة وسط أفريقيا لأن البلدان المعنية مضطرة إلى تخصيص نصيب الأسد من مواردها الوطنية لخدمة القروض الدولية.

ونود أن نعرب عن معارضتنا لمسألة تروج لها بنشاط وفود داخل الأمم المتحدة، وهي ربط المناخ بمسائل السلام والأمن وإدراج هذه المسألة في جدول أعمال مجلس الأمن. فنحن نعتقد أن التدابير الرامية إلى تقديم المساعدة في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره ينبغي أن تتولى أمرها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها المتخصصة. ولمجلس الأمن ولايته الخاصة، وللأسف يتزايد عدد المهام التي يتعين عليه الاضطلاع بها بصورة مستمرة.

وسنواصل، من جانبنا، دعم كيانات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة وسنقدم المساعدة اللازمة للدول هناك على أساس ثنائي.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام أباري والسيدة نلات على إحاطتيهما الثاقبتين اليوم.

أكد اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2024/7 الذي طال انتظاره الشهر الماضي، بشأن منطقة وسط أفريقيا، من جديد اعتراف مجلس الأمن بالممثل الخاص للأمين العام أباري وبمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ودعمه لهما. ونأمل أن يسترشدا به فعليا في تعاونهما مع بلدان ومنظمات المنطقة من أجل منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام المستدام وتوطيد بناء السلام.

وأود التأكيد على ثلاث نقاط رئيسية اليوم.

أولا، لتحقيق السلام والتنمية الدائمين، لا بد من تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتشجيع الشمول السياسي والنهوض بالمساواة بين الجنسين. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في حين تقترب سبعة بلدان من أصل 11 بلدا في وسط أفريقيا من فترة ما قبل الانتخابات. ورغم أننا نرحب بالتطورات الانتخابية في المنطقة، يتعين بذل جهود متواصلة للحفاظ على نزاهة العمليات الانتخابية وحماية الحريات السياسية وضمان وجود حيز للمجتمع المدني. وفي هذا السياق، من الضروري كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وآمنة وعلى قدم المساواة، إلى جانب زيادة تمثيلها، لتحقيق السلام الدائم. ونكرر أيضا دعوة الأمين العام إلى التوصل إلى حل سياسي شامل للجميع وبقيادة كاميرونية لتسوية النزاع المتواصل وإنهاء العنف المستمر في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون.

ثانيا، يتطلب تزايد أثر تغير المناخ على السلام والأمن في وسط أفريقيا اهتماما عاجلا. فقد واجهت بلدان، مثل تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي، فيضانات شديدة، بينما عانت أنغولا من أسوأ حالة جفاف في المنطقة منذ أكثر من 40 عاما. وأدت كلتا الظاهرتين القصويين إلى انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، أدى تغير المناخ إلى زيادة التنافس على الموارد المتناقصة أصلا، مما أسفر عن تأجيج النزاعات المسلحة والمنازعات المتصلة بالترحال الرعوي والعنف بين القبائل وأثر على النساء والأطفال بشكل غير متناسب. وزاد النزاع الدائر في السودان، مع ما يترتب عليه من نزوح واسع النطاق، من تفاقم تلك التحديات، لا سيما في شرق تشاد. وفي هذا الصدد، نشيد بجميع الجهود المبذولة لوضع نُهج ومبادرات خاصة بكل منطقة. ونشجع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، خاصة من خلال مستشاره المعني بالمناخ والسلام والأمن، على مواصلة تقييم المخاطر ذات الصلة وتعزيز قدرة المنطقة على التصدي لها بفعالية.

ثالثا، إن تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية وداخل منظومة الأمم المتحدة أمر حيوي لتقديم دعم شامل وعابر للحدود. ومن أمثلة المبادرات الفعالة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا والزيارات المشتركة التي قام بها الممثلان الخاصان للأمين العام لوسط أفريقيا ولغرب أفريقيا ومنطقة الساحل إلى حوض بحيرة تشاد والتعاون بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تنقيح البروتوكول الإقليمي المتعلق بالترحال الرعوي السلمي. ونرحب أيضا بجهود التعاون المستمرة التي تبذلها لجنة بناء السلام، لا سيما مع سان تومي وبرينسيبي ومبادرة صندوق بناء السلام لتعزيز التماسك الاجتماعي والفرص الاجتماعية والاقتصادية في شرق تشاد. ونشجع على تعميق التعاون بين الكيانات الإقليمية واللجنة لتعزيز الاستقرار والتنمية على المدى الطويل.

في الختام، تؤكد جمهورية كوريا من جديد دعمها الثابت للممثل الخاص للأمين العام أباري ولمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والمنظمات الإقليمية في ما يبذلونه من جهود دؤوبة لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة وسط أفريقيا.

السيدة جارو – دارنو (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام عبدو أباري والسيدة نلات على إحاطتيهما

ترحب فرنسا بتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لمدة ثلاث سنوات. وترحب أيضا باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2024/7 في 1 تشرين الثاني/نوفمبر، وهو البيان الأول منذ عام 2019، الذي أكد فيه المجلس من جديد دعمه الكامل لعمل المكتب وللممثل الخاص في سياق التحديات الكبرى التي تواجه المنطقة.

يستمر النزوح القسري للأشخاص بسبب النزاع في السودان. والعواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان التي لجأ إليها هؤلاء الأشخاص – تشاد وإثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى – كارثية. كما يؤثر تغير المناخ على استقرار بلدان المنطقة وأمنها. وقد شهدنا ذلك من خلال الفيضانات في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون. ويجب أن يظل تنفيذ حلول ملموسة للتعامل مع هذه المخاطر إحدى أولويات المكتب.

فالمكتب يؤدي دورا مهما في دعم عمليات الانتقال الجارية في عدد من بلدان المنطقة. ويجب أن تستمر هذه العمليات في ضمان المشاركة الكاملة لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الشباب والنساء. ويخدم ذلك مصالح الناس أنفسهم واستقرار البلدان على المدى الطويل.

إن مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الممثل الخاص ضرورية في التصدي للأزمات التي لا تزال قائمة في المنطقة، في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون على السواء. وتشجع فرنسا الممثل الخاص على مواصلة العمل مع السلطات الكاميرونية لإيجاد حل حتى يتمكن جميع السكان من العيش معا في سلام.

يبعث التقدم المحرز في العملية الانتقالية في غابون على التفاؤل. فقد اعتُمد الدستور الغابوني الجديد للتو عن طريق الاستفتاء. ويجب أن يستمر الإعداد للمراحل المقبلة، لا سيما الانتخابات. وتؤيد فرنسا الجهود التي يبذلها المكتب لكفالة القيام بهذه العملية.

أما في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ عملية السلام جديرة بالثناء. وسيكون إجراء الانتخابات المحلية في 13 تموز/يوليه 2025، والتي ستكون أول انتخابات محلية منذ عام 1988، خطوة أساسية في توسيع نطاق العملية على مستوى البلد. وأعلنت فرنسا عن مساهمة بمبلغ مليوني يورو لدعم تنظيم هذه الانتخابات، لا سيما تنقيح سجل الناخبين الجاري إعداده حاليا. وتشجع فرنسا سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات حرة وشفافة يشارك فيها الجميع.

وستواصل فرنسا دعم عمل الممثل الخاص والمكتب لمساعدة بلدان المنطقة.

السيد ميكاناغي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام أباري والسيدة دانييل نلات على إحاطتيهما الثاقبتين.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط اليوم.

أولا، ترحب اليابان بالتقدم المستمر في عمليات الانتقال السياسي في منطقة وسط أفريقيا، لا سيما إجراء الاستفتاء الدستوري في غابون بشكل سلمي والإعلان عن الانتخابات التشريعية وانتخابات المقاطعات والبلديات المقرر إجراؤها في تشاد. وفيما يتعلق بالاستفتاء في غابون، دعمت اليابان، عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنظيم حلقة عمل لبناء قدرة شبكة المجتمع المدني على مراقبة الانتخابات. وفي يوم التصويت، أُرسل ما مجموعه 250 مراقبا لسير عملية الاقتراع من أعضاء المجتمع المدني في جميع أنحاء البلد للإسهام في ضمان الشفافية. وتدخل عدة بلدان في منطقة وسط أفريقيا فترة ما قبل الانتخابات. ونشيد بكل بلد من هذه البلدان للمضي قدما في أعمالها التحضيرية ونعرب عن تقديرنا لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لجهوده الرامية إلى تهيئة بيئات مؤاتية لإجراء انتخابات سلمية وشفافة وشاملة للجميع وذات مصداقية. ونلاحظ بقلق التقارير التي

تفيد بفرض قيود على الحيز المدني في بعض البلدان. فحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها أمران ضروريان لا لإجراء الانتخابات بنجاح فحسب، بل لتحقيق الاستقرار السياسي الدائم أيضا.

ثانيا، لا تزال اليابان تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في المنطقة، بما في ذلك استمرار أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المنشقة عن بوكو حرام والجماعات التابعة لها في منطقة حوض بحيرة تشاد. وتحترم اليابان جهود تشاد في هذا الشأن وتقدم تعازيها للجنود التشاديين الذين فقدوا أرواحهم نتيجة الهجمات الأخيرة التي شنتها جماعة بوكو حرام. ونرحب بالجهود المتواصلة والمنسقة التي تبذلها البلدان المعنية في المنطقة.

ثالثا، تُظهر الظواهر الجوية القصوى التي تفاقمت بسبب تغير المناخ، مثل الفيضانات وموجات الجفاف الشديدة، الحاجة الملحة إلى معالجة القضية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وتشيد اليابان بتنظيم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام ومنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، حلقة عمل لبناء القدرات بشأن المناخ والسلام والأمن في وسط أفريقيا في نتوم، غابون، في الفترة من 2 إلى 4 تشرين الأول/أكتوبر، من أجل تبادل أفضل الممارسات بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وأخيرا، ترحب اليابان باعتماد بيان رئيس مجلس الأمن بشأن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/PRST/2024/7) في 1 تشرين الثاني/نوفمبر، بعد مرور حوالى خمس سنوات على البيان الرئاسي السابق (S/PRST/2019/10). ونعتقد أنه يوفر توجيهات مفيدة بشأن أولويات مجلس الأمن في وسط أفريقيا ويدعم عمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

وإذ نغادر مجلس الأمن في نهاية هذا الشهر، سنظل ملتزمين بمواصلة الاضطلاع بدورنا في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام أباري على تقريره (S/2024/865) وملاحظاته بشأن التحديات في منطقة وسط أفريقيا. وأشكر السيدة نلات على إحاطتها المفيدة.

من الأهمية بمكان أن ندعم التطلعات الديمقراطية والسلمية لشعوب وسط أفريقيا وأن نتصدى للتحديات الملحة التي تواجه المنطقة: التخفيف من الآثار الإنسانية التي يخلّفها النزاع السوداني على تشاد والبلدان المجاورة الأخرى، وبناء المؤسسات الديمقراطية والتصدي للتهديدات المستمرة الصادرة عن جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية/ولاية غرب أفريقيا في منطقة بحيرة تشاد.

ولا تزال أصداء النزاع المأساوي في السودان والحالة الإنسانية المتردية هناك تتردد في جميع أنحاء المنطقة. وتستضيف تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى معا أكثر من 750 000 لاجئ جديد من النزاع. ونعرب عن تقديرنا لحكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية على الترحيب بأولئك اللاجئين.

وتواصل الولايات المتحدة تقديم مساعدات إنسانية قوية للمساعدة في ضمان تلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة وغيرهم. وفي العام الماضي، كانت الولايات المتحدة أكبر مقدم للمساعدة للسودان والبلدان المجاورة. بالإضافة إلى ذلك، نواصل الضغط على القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لتوسيع نطاق إمكانية وصول المساعدات الإنسانية وكفالة حماية المدنيين والعودة إلى المفاوضات.

وبينما تستعد تشاد لإجراء انتخابات محلية وتشريعية في 29 كانون الأول/ديسمبر، ندعو الحكومة إلى زيادة شمول العملية الانتخابية للجميع وتعزيز شفافيتها. وبالمثل، نشجع غابون على مواصلة إحراز التقدم في مسارها الخاص نحو الانتخابات وإشراك المجتمع المدني في العملية. وقد كان الاستفتاء الدستوري الذي أُجري في 16 تشرين الثاني/نوفمبر، خطوة إيجابية في هذا الاتجاه.

وتركز مساعدة الولايات المتحدة على دعم تقدم غابون نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتنظيم عمليات انتخابية شاملة للجميع. ونحث

غابون على إنشاء حكومة منتخبة ديمقراطيا، في الوقت المناسب في عام 2025، تمثل إرادة الشعب الغابوني.

ومن المقرر أن تجري جمهورية أفريقيا الوسطى، من جانبها، أول انتخابات محلية وإقليمية منذ عام 1988 في تموز/يوليه 2025. وتشكل تلك الانتخابات عنصرا حاسما في اللامركزية وبناء المؤسسات المحلية التي تلبي احتياجات المواطنين. وتحث الولايات المتحدة الحكومة والمعارضة على المشاركة البناءة والشفافة قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها.

وباعتبارنا أكبر مانح على الصعيد الثنائي لجمهورية أفريقيا الوسطى، نرحب بفرصة العمل مع الحكومة والمجتمع المدني والشركاء لمساعدة البلد على التصدي للتحديات المؤسسية التي أعاقت تقدم جمهورية أفريقيا الوسطى لفترة طويلة جدا. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بدعم استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى وخطواتها نحو تحقيق الازدهار، بما في ذلك من خلال تقديم نحو 250 مليون دولار سنويا من الاشتراكات المقررة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أسعدنا أن نرى مجلس الأمن يمدد بالإجماع ولاية البعثة لمدة عام آخر (انظر S/PV.9783). تقدم البعثة إسهامات حيوية في تعزيز الحوكمة ودعم إصلاح قطاع الأمن وتقديم الدعم البالغ الأهمية للانتخابات المحلية.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء مواجهة البعثة لمحاولات متكررة، مدعومة أساسا من روسيا، لتقويضها، بما في ذلك عرقلة دوريات البعثة ونشر معلومات مضللة عنها. ومن المصلحة الجماعية للمجلس أن ندعم العمل الهام الذي تقوم به البعثة بدلا من تقويض إسهامات البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

وبشكل عام، لا يمكننا أن ندع الجماعات الإرهابية تعوق التقدم الديمقراطي أو تضعفه. وتدين الولايات المتحدة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية/ولاية غرب أفريقيا وجميع الجماعات التي تهاجم المدنيين وتشرد السكان. نحن بحاجة، اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى أن يحافظ جميع أعضاء القوة المشتركة المتعددة الجنسيات على مشاركتهم في مكافحة بوكو حرام.

ويبين إرث جيش الرب للمقاومة الذي لا يزال نشطا كيف يمكن أن يؤدي انعدام المساءلة إلى إدامة العنف. وتؤيد الولايات المتحدة الجهود التي تبذلها دول المنطقة لمكافحة تلك الجماعات الإرهابية وتنفيذ استراتيجيات كلية لمعالجة الدوافع الكامنة وراء الإرهاب وكفالة العدالة.

وأخيرا، ترحب الولايات المتحدة بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في 1 تشرين الثاني/نوفمبر (S/PRST/2024/7) الذي يدعم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وهو الأول منذ خمس سنوات. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع مجلس الأمن لدعم التطلعات الديمقراطية والسلمية لوسط أفريقيا.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/55.